

# حجية الإجماع السكوتي

إعداد  
الدكتور مزهر بن محمد القرني  
رئيس محاكم منطقة الباحة

## مُتَكَلِّمٌ

الحمد لله حمداً يكافئ نِعَمَهُ، ويوافي مزيده، حمداً كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة من يرجو بها النجاة من العوثر يوم تكشف الصغائر، وتنشر الكبائر. وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله المكلف بتبليغ الرسالة، وتوضيح الأوامر والزواجر، فبلغ الرسالة وأدى الأمانة، ونصح الأمة وكشف الله به الغمة، فلا دين إلا ما جاء به كما قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥] ولا طريق لدخول الجنة إلا باتباع طريقه والسير على هديه، فصلوات الله وسلامه عليه وعلى آله الأطهار وأصحابه الأخيار وسلّم تسليمًا كثير، أما بعد:

فلما كانت عبارات الإجماع السكوتي وأحكامه وأدلتها متناثرة في ثنايا

حديث العلماء عامة، والأصوليين خاصة، عن أدلة التشريع الإسلامي وأحكام الإجماع، قمتُ بلمّ شتاتها، وجمع أدلة القائلين بحجيتها وردود المعترضين عليها، وقد جاء البحث في ثلاثة مطالب هي على النحو التالي:

**المطلب الأول:** في تعريف الإجماع لغة واصطلاحاً.

**المطلب الثاني:** أقسام الإجماع، وهي كما يلي:

- القسم الأول: الإجماع القطعي وتعريفه.

- القسم الثاني: الإجماع السكوتي وتعريفه.

**المطلب الثالث:** أقوال العلماء في حكم الإجماع السكوتي، وهي كما يلي:

القول الأول: وأدلته من الكتاب، والسنة، والقياس، والمعقول.

القول الثاني: وأدلته من السنة، والأثر، والمعقول.

القول الثالث: وأدلته من السنة والمعقول.

القول الرابع: وأدلته من السنة والمعقول.

القول الخامس: ودليله من المعقول.

القول السادس: ودليله من المعقول.

القول السابع: ودليله من المعقول.

القول الثامن: ودليله من المعقول.

القول التاسع: ودليله من المعقول.

القول العاشر: ودليله من المعقول.

القول الحادي عشر: ودليله من السنة، والمعقول.

القول الثاني عشر: ودليله من المعقول.

ثم الخاتمة.. وإليك البيان:



## حجية الإجماع السكوتي

ويشتمل على ثلاثة مطالب هي كالتالي:

### المطلب الأول

### في تعريف الإجماع لغة واصطلاحاً

أما تعريف الإجماع لغةً: فهو الاتفاق<sup>(١)</sup>، والعزم على الأمر، يقال: أجمعت الأمر، وأجمعت عليه إجماعاً<sup>(٢)</sup>. ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ [يونس: ٧١]<sup>(٣)</sup>، وقال الشاعر<sup>(٤)</sup>:

أجمعوا أمرهم بليلى فلما أصبحوا أصبحت لهم ضوضاء

وأكثر ما يقال في أجمعت كذا جمعاً يكون فيما يتوصل إليه بالفكرة<sup>(٥)</sup>، ويقال: أجمع المسلمون على كذا، اجتمعت آراؤهم عليه<sup>(٦)</sup>.

والفرق بين الإجماع بمعنى الاتفاق، ومعناه بمعنى العزم: أن الإجماع

(١) انظر: كشف الأسرار للبزدوي (٢٢٦/٣)؛ والمستصفي (١٧٣/١)؛ والمحصول (١٩/٢)؛ وشرح الكوكب المنير (٢١٠/٢)؛ وروضة الناظر، ص ٦٧؛ والمختصر ص ٧٤؛ وإرشاد الفحول، ص ٧١.

(٢) انظر: لسان العرب (٥٠٠/١)؛ والقاموس المحيط (٥/٣)؛ ومعجم مقاييس اللغة (٤٨٠/١).

(٣) تمام الآية، قال الله تعالى: ﴿وَأَتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَفْقَهُوْا إِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذِكْرِي بِحَاثَاتِ اللَّهِ فَقُلِ اللَّهُ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرَكُمْ عَلَيْكُمْ عُمَّةً ثُمَّ اقْضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ﴾ [يونس: ٧١].

(٤) البيت للحارث ابن حلزة، انظر: معجم مقاييس اللغة (٤٨٠/١).

(٥) انظر: مفردات غريب القرآن ص ١٧ بتصرف بسيط.

(٦) انظر: مفردات غريب القرآن ص ٩٧.

بمعنى الاتفاق لا يتصور إلا من اثنين فما فوقهما. أما بمعنى العزم فهو متصور من واحد<sup>(١)</sup>، ولا يخفى مناسبة الأول للمعنى الاصطلاحي<sup>(٢)</sup>. وعند التحقيق، أن الإجماع هذا لا يكون من شخص كما سبق، إلا إذا قال قولاً وانتشر بين مجتهدي الأمة في مهلة النظر ثم سكتوا عليه من غير تقية، ولا خوف، فيكون تقريراً.

أما معناه في الاصطلاح فقليل:

١ - هو: اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ في عصر على أمر<sup>(٣)</sup>.

شرح التعريف: قوله: «أمة محمد ﷺ» قيد يخرج الأمم السالفة<sup>(٤)</sup>، وقوله: «في عصر» قيد لنفي العصور، لأن معناه زمان قل، أو كثر. وقوله: «على أمر» يتناول القول، والفعل، والسكوت، والتقرير الشرعي والعقلي<sup>(٥)</sup>.

قل عن هذا التعريف: إنما يصحّ على قول من لم يعتبر موافقة العوام، أما من اعتبرها فيما لا يحتاج فيه إلى الرأي، فقال: هو اتفاق أهل عصر من هذه الأمة على أمر<sup>(٦)</sup>. وفي نظري، أنه لو زيد على حكم شرعي، لكان أولى من إطلاقه.

٢ - وقيل: الإجماع عبارة عن اتفاق أمة محمد ﷺ على أمر من الأمور الدينية<sup>(٧)</sup>.

شرح التعريف: المراد بالـ «اتفاق»: الاشتراك في الاعتقاد، أو القول،

(١) انظر: كشف الأسرار (٢٦٦/٣)؛ وشرح المنار لحافظ الدين النسفي ص ٧٣٧.

(٢) انظر: حاشية عزمي زاده على متن المنار بهامش شرح المنار ص ٧٣٧.

(٣) انظر: شرح المنار لحافظ الدين النسفي ص ٧٣٧.

(٤) انظر: شرح المنار ص ٧٣٧؛ وكشف الأسرار (٢٢٧/٣).

(٥) انظر: شرح المنار وحواشيه ص ٧٣٧.

(٦) انظر: حاشية عزمي زاده بهامش شرح المنار ص ٧٣٧.

(٧) انظر: كشف الأسرار (٢٢٦/٣)؛ والمستصفي (١٧٣/١).



أو الفعل، أو السكوت، وبالتقرير. قوله: «أمة محمد ﷺ»: زاد الغزالي خاصة<sup>(١)</sup> وهذا قيد يخرج المجتهدين من أرباب الشرائع السالفة<sup>(٢)</sup>. قوله: «على أمر من الأمور الدينية»: قيد يخرج الأمر غير الديني، والعقلي، واللغوي<sup>(٣)</sup>.

واعترض على هذا التعريف بعدة اعتراضات هي كالتالي:

**أولاً:** أنه يلزم من هذا التفسير أن الإجماع لا يوجد إلى يوم القيامة، لأن أمة محمد ﷺ جملة من اتبعه إلى يوم القيامة، ومن وجد في بعض العصور منهم فإنما هم بعض الأمة لا كلها، وليس هذا مذهباً لأحد.

**ثانياً:** أنه غير مطرد، فإنه لو خلا عصر من المجتهدين، واتفق العوام على أمر ديني فإن اتفاقهم عليه لا يكون إجماعاً شرعياً بالاتفاق مع انطباق الحد عليه<sup>(٤)</sup> لأن الصحيح في نظري عدم اعتبار قول العامي في الإجماع.

**وأجيب عن هذين الاعتراضين:** بأن المراد المجتهدون الموجودون في عصر من العصور.

**ثالثاً:** أن هذا غير منعكس، فإن الأمة والمجتهدين لو اتفقوا على عقلي، أو عرفي كان إجماعاً، مع خروجهما عن هذا الحد لكونهما غير دينيين<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: المستصفى (١٧٣/١).

(٢) انظر: كشف الأسرار (٢٢٧/٣)؛ وشرح المنار ص ٧٣٧.

(٣) انظر: غاية الوصول شرح لب الأصول للأنصاري ص ١٠٧ بتصرف.

(٤) انظر: كشف الأسرار (٢٢٧/٣).

(٥) المصدر نفسه.

وقيل: يلزم من تقييده للإجماع بالاتفاق على أمر من الأمور الدينية أن لا يكون إجماع الأمة على قضية عقلية، أو عرفية حجة شرعية، وليس كذلك<sup>(١)</sup>.

وأجيب عن هذا الاعتراض: أن كون الاتفاق على أمر عقلي، أو عرفي إجماعاً ناقصاً عند هذا القائل<sup>(٢)</sup>.

رابعاً: إن هذا التعريف يوهم انعقاد الإجماع في حياة النبي ﷺ وليس كذلك. ٣ - وقيل: الإجماع هو: اتفاق من جماعة على أمر من الأمور، إما فعل، أو ترك<sup>(٣)</sup>.

ويرد على هذا التعريف أنه غير جامع، وغير مانع للأسباب التالية:

أولاً: قوله: «جماعة» تشمل المجتهدين كما تشمل العوام، وليس إجماع العامي حجة عند الأكثر<sup>(٤)</sup>.

ثانياً: غير مانع من دخول غير أمة محمد ﷺ في الإجماع؛ لأن الحد يصدق على اتفاق جماعة من اليهود والنصارى، وليس إجماعهم معتبراً.

ثالثاً: هذا الحد يشمل اتفاق جماعة على أمر من الأمور الدنيوية، كالاتفاق على فتح متجر أو نحوه<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: الإحكام في أصول الأحكام (١/١٤٧).

(٢) انظر: كشف الأسرار (٣/٢٢٧).

(٣) انظر: المعتمد لأبي الحسن البصري (٣/٢)؛ والتمهيد لأبي الخطاب (٣/٢٢٤).

(٤) انظر: أصول السرخسي (١/٣١١)؛ وكشف الأسرار (٣/٢٧٣)؛ والمستصفي (١/١٨٢)؛ والإحكام في أصول الأحكام (١/١٦٧)؛ والمنحول ص ٣١٠؛ وشرح الكوكب المنير (٢/٢٢٤)؛ وروضة الناظر ص ٦٩؛ والمسودة ص ٣٣١؛ والمدخل ص ١٣٠؛ وإرشاد الفحول ص ٨٧.

(٥) انظر: نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر (١/٣٣٢)؛ والمدخل ص ١٢٨.



رابعاً: أنه يشمل إجماع جماعة على أمر في حياة النبي ﷺ فليس له اعتبار<sup>(١)</sup>.

٤ - قال ابن قدامة: الإجماع في الشرع: اتفاق علماء العصر من أمة محمد ﷺ على أمر من أمور الدين<sup>(٢)</sup>.

شرح التعريف: قوله: «اتفاق علماء العصر» أراد بالعلماء المجتهدين منهم<sup>(٣)</sup>، بدليل قوله بعد: (ولا اختلاف في اعتبار علماء العصر من أهل الاجتهاد في الإجماع)<sup>(٤)</sup>. وعليه، فغير المجتهد لا يعتبر في الإجماع أصلاً لا وفاقاً، ولا خلافاً. وقوله: «علماء» بالجمع، احترازاً من اتفاق بعضهم فقط، فلا يكون إجماعاً. وقوله: «من أمة محمد ﷺ» احترازاً عن المجتهدين من غيرها كاتفاق اليهود، والنصارى، ونحوهم على أحكام دينهم، فإنه ليس شرعياً بالإضافة إلينا<sup>(٥)</sup>.

وقوله: «على أمر من أمور الدين»: أي يتعلق بالدين لذاته أصلاً، أو فرعاً، احترازاً من اتفاق مجتهدي الأمة على أمر دنيوي، كالمصلحة في إقامة متجر أو حرفة، أو على أمر ديني لكنه لا يتعلق بالدين لذاته، بل بواسطة كاتفاقهم على بعض مسائل العربية، أو اللغة، أو الحساب، ونحوه.. فإن ذلك ليس إجماعاً شرعياً، أو اصطلاحياً، وإن كان إجماعاً شرعياً في الحقيقة لتعلقه بالشرع، لكنه ليس بذاته، بل بواسطة<sup>(٦)</sup>.

واعترض على هذا التعريف باعتراضين هما:

أولاً: أنه غير مانع، لأنه يدخل فيه الإجماع في حياة النبي ﷺ مع أنه لا

(١) انظر: إرشاد الفحول ص ٧١.

(٢) انظر: روضة الناظر ص ٦٧.

(٣) انظر: نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر (٣٣١/١).

(٤) انظر: روضة الناظر ص ٦٩.

(٥) انظر: نزهة الخاطر العاطر (٣٣٢/١).

(٦) انظر: نزهة الخاطر العاطر (٣٣٢/١)؛ والمدخل ص ١٢٨.

اعتبار له، ولا يسمى إجماعاً. فكان عليه أن يقول: اتفاق مجتهدي أمة محمد ﷺ بعد وفاته في عصر من العصور.

ثانياً: أن قوله: «علماء العصر» يؤدي إلى عدم ثبوت الإجماع، إذ لا إجماع قبل يوم القيامة، وبعد يوم القيامة لا حاجة إليه، إلا أن يقال: إن آل في العصر للعهد فيكون لعصر واحد معهود. ومع هذا فالتعاريف تصان عن مثل هذا، فالأولى أن يقول: في عصر من العصور<sup>(١)</sup>.

والمختار في نظري قول صاحب «المختصر»:

أنه: اتفاق مجتهدي عصر من هذه الأمة بعد وفاة نبينا محمد ﷺ على أمر ديني<sup>(٢)</sup>.

ولو قال: «في عصر من العصور» لكان أسلم، وأحكم، حتى يسلم من الاعتراض الوارد على التعريفات السابقة.



المطلب الثاني

أقسام الإجماع

ينقسم الإجماع إلى قسمين هما كالتالي:

القسم الأول: الإجماع القطعي:

وتعريفه - أي الإجماع القطعي، أو المنطقي -: هو ما اتفق عليه

(١) انظر: نزهة خاطر العاطر (١/٣٣٢).

(٢) انظر: المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد لابن اللحام ص ٧٤.





مجتهدو الأمة جميعهم، بحيث أن كل واحد منهم نطق بصريح الحكم في الواقعة نفيًا، أو إثباتًا<sup>(١)</sup>. ويسمى هذا القسم عند الحنفية عزيمة، وقد عرّفوه بأنه اتفاق الكل على الحكم بقول سمع منهم، أو مباشرة الفعل فيما يكون بابه على وجه يكون ذلك موجوداً من العام، والخاص، فيما يستوي الكل في الحاجة إلى معرفته لعموم البلوى فيه كتحریم الزنى، والربا، وتحریم الأمهات، وأشباه ذلك<sup>(٢)</sup>.

### القسم الثاني: الإجماع السكوتي:

وتعريفه - أي الإجماع السكوتي، ويسمى الظني -: «هو أن يقول بعض أهل العصر قولاً في حكم تكليفي، ويشتهر، ويسكت الباقيون بعد مضي مدة التأمل ثم لا ينكره منهم أحد<sup>(٣)</sup>، وكان مجرداً عن قرينة الرضا أو السخط قبل استقرار المذهب<sup>(٤)</sup>، من غير خوف، ولا تقية».

شرح التعريف: قوله: «بعض أهل العصر»: يخرج قول الكل، لأن قول الكل إجماع قطعي.

قوله: «في حكم تكليفي»: يخرج ما لا تكليف فيه كقول القائل مثلاً: إن أبا هريرة أفضل من أنس بن مالك، فترك الإنكار على من قال فيها بقول لا يكون إجماعاً<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: روضة الناظر وجنة المناظر ص ٧٨؛ ونزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر (٣٨٦/١)؛ والمدخل لابن بدران ص ١٣٣؛ والمختصر في أصول الفقه لابن اللحام ص ٧٩؛ وإرشاد الفحول ص ٧٩.

(٢) انظر: أصول السرخسي (٣٠٣/١)؛ وكشف الأسرار (٢٢٨/١)؛ وشرح إفاضة الأنوار على متن أصول المنار للحصني بهامش كتاب: نسمات الأسفار ص ١٤٤.

(٣) انظر: كاشف الرموز ومظهر الكنوز شرح مختصر ابن الحاجب (٥٨٠/٢)؛ والمسودة ص ٣٣٥؛ ونزهة الخاطر العاطر (٣٨٦/١)؛ وإرشاد الفحول ص ٨٤ بتصرف.

(٤) انظر: شرح الكوكب المنير (٢٥٤/٢).

(٥) انظر: كشف الأسرار (٢٢٨/٣).

وقوله: «ويشتهر» يعني ينتشر هذا القول حتى يبلغ الباقيين.

وقوله: «بعد مضي مدة التأمل» يعني بمضي زمن يتمكنون فيه عادة من النظر.

وقوله: «وكان مجرداً عن قرينة الرضا، أو السخط» لأنه إن ظهرت أمانة الرضا كان إجماعاً قطعاً، وإن ظهرت أمانة السخط، فليس بإجماع قطعاً<sup>(١)</sup>.

وقوله: «قبل استقرار المذاهب»: لأن الإجماع السكوتي إنما يتحقق فيما قبل استقرار المذاهب لا بعده، أما إذا كان بعده، لم يدل على الموافقة قطعاً، إذ العادة الإنكار، وهذا يُخرج احتمال أنه قاله تقليداً لغيره من المذاهب<sup>(٢)</sup>، لأن المرء قد يجد من يحكم بخلاف مذهبه ثم لا ينكر عليهم<sup>(٣)</sup>.

وقوله: «من غير خوف، ولا تقية» لأنه إن كان سكوته خشية، ومهابة، وخوفاً من ثوران فتنة، فلا يكون سكوته إجماعاً، ولا حجة<sup>(٤)</sup>.

ويسمى هذا القسم عند الحنفية رخصة، وعرفوه فقالوا: هو أن ينتشر القول من بعض علماء العصر، ويسكت الباقيون عن إظهار الخلاف، وعن الرد على القائلين بعد عرض الفتوى عليهم، أو صيرورته معلوماً لهم بالانتشار والظهور<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: حاشية النضجات على الورقات ص ١٣٠.

(٢) انظر: حاشية البناني على شرح المحلي على متن جمع الجوامع للسبكي (١٨٧/٢)؛ ومناهج العقول (٣٠٥/٢)؛ وشرح الكوكب المنير (٢٥٤/٢) بتصرف بسيط.

(٣) انظر: المحصول (٢٢١/٢).

(٤) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١٨٧/١).

(٥) انظر: أصول السرخسي (٣٠٣/١)؛ وكشف الأسرار (٢٢٨/٣)؛ وشرح إفاضة الأنوار بهامش حاشية نسمات الأسحار ص ١٤٥.



وعند التحقيق نجد أن الخلاف في اللفظ، أما العبارة فمؤداها واحد.



### (المطلب الثالث)

## حكم الإجماع السكوتي

اختلف الأصوليون في حكم الإجماع السكوتي وحجتيه على أقوال هي كالتالي:

القول الأول:

ذهب جمهور الحنفية<sup>(١)</sup>، وبعض المالكية<sup>(٢)</sup>، وبعض الشافعية<sup>(٣)</sup>، وجمهور الحنابلة<sup>(٤)</sup> إلى أنه إذا قال بعض أهل العصر قولاً، واشتهر، وسكت الباقيون بعد مضي مدة التأمل، فقولهم إجماع وحجة.

واستدلوا على ذلك بالكتاب والسنة، والقياس، والمعقول:

أولاً، من الكتاب:

قال الله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

(١) انظر: كشف الأسرار (٢٢٨/٣)؛ وأصول السرخسي (٣٠٣/١)؛ وحاشية الأزميري

ص ٢٥٨؛ وتيسير التحرير (٢٤٦/٣)؛ وشرح المنار ص ٧٣٨.

(٢) انظر: كاشف الرموز ومظهر الكنوز شرح مختصر ابن الحاجب (٥٨٠/٢)؛ وشرح الكوكب المنير (٢٥٤/٢).

(٣) انظر: شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع لابن السبكي (٢٢٢/٢)؛ والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١٨٧/١)؛ والتبصرة ص ٣٩١.

(٤) انظر: شرح الكوكب المنير (٢٥٤/٢)؛ وروضة الناظر وجنة المناظر (٣٨١/١)؛ والتمهيد لأبي الخطاب (٣٢٣/٣)؛ والمدخل لابن بدران ص ١٣١.

**وجه الاستدلال:** أنه إذا لم يكن سكوتهم تصويماً ورضاً، للزم ترك ما يجب عليهم من النهي عن المنكر المستلزم للخلف في إخبار الله تعالى وشهادته لهم بأنهم خير أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر.

ثانياً: من السُّنة:

قال رسول الله ﷺ: «لا تجتمع أمتي على ضلالة».

أقول: روي هذا الحديث بأسانيد مختلفة عند الحاكم وغيره عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجتمع أمتي على الضلالة أبداً»<sup>(١)</sup>.

وعند الترمذي عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله لا يجمع أمتي - أو قال: أمة محمد ﷺ - على ضلالة، ويد الله مع الجماعة ومن شذَّ شذَّ إلى النار». وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه<sup>(٢)</sup>.

ورواه أبو داود عن أبي مالك الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله أجاركم من ثلاث خلال: أن لا يدعو عليكم نبيكم فتهلكوا جميعاً، وأن لا يظهر أهل الباطل على أهل الحق، وأن لا تجتمعوا على ضلالة»<sup>(٣)</sup>.

وقال ابن حجر: قوله: «وأمتة معصومة لا تجتمع على الضلالة» هذا في حديث مشهور له طرق كثيرة لا يخلو واحد منها من مقال<sup>(٤)</sup>.

**وجه الاستدلال:** أنه إذا لم يكن سكوتهم دليلاً على رضاهم وموافقتهم على القول في المسألة فيكون وجد الاجتماع على الخطأ والضلال، ويؤدي إلى الخلف في خبر النبي ﷺ عن أمته بأنها لا تجتمع على ضلال<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: المستدرک (١/١١٥).

(٢) انظر: سنن الترمذي بهامش عارضة الأحوزي (٩/١١).

(٣) انظر: سنن أبي داود بهامش عون المعبود (١١/٣٢٥).

(٤) انظر: تلخيص الحبير (٣/١٤١).

(٥) انظر: ميزان الأصول في نتائج العقول ص ٥١٧ بتصرف.



ثالثاً: القياس:

١ - قالوا: إذا رأى النبي ﷺ مكلفاً يقول قولاً متعلقاً بأحكام الشرع فسكت عنه ولم ينهه، كان ذلك تقريراً منه، نازلاً منزلة التصريح بالتصديق وإبداء الوفاق، فيقاس عليه سكوت أهل الإجماع لأنهم معصومون عن الزلل، والعصمة واجبة لهم كما تجب للنبي ﷺ<sup>(١)</sup>.

ورد على هذا القياس: بأنه لم يقم دليل قاطع سمعي على تنزيل سكوت العلماء منزلة الشارع عليه الصلاة والسلام، وهذه محاولة إثبات مقطوع به بمسلك هو في مجرى مظنون، ثم لا عذر للشارع في السكوت على الباطل، فإن الحق عتيد عنده، وإن لم يكن فتلقي وجه الحق من مورد الوحي الذي هو بمرصاده هين عليه، فأما أهل الإجماع إذا سكتوا في محل ظن حيث يرون للاجتهاد مساعاً ومضطرباً فسكوتهم محمول على تسويغ ذلك القول لذلك القائل<sup>(٢)</sup>.

٢ - قياس سكوت أهل الإجماع في الحكم التكليفي على دلالة إجماع أهل اللسان لأن أسماء الأجناس، والأنواع، والأعيان بلغت إلينا من أهل اللغة بالقول المنتشر والسكوت من الباقيين، لا بالنطق من كل أحد منهم حقيقة، وهو اسم الإنسان لبني آدم، واسم الحيوان لكل ذي روح، واسم الإبل، والبقر، والغنم، وكذا هذا لحم، وهذا خبز، وهذا ماء، وهذه نار.

اعتراض: فإن قيل: هذا قياس مع الفارق، لأن الحكم التكليفي لا يكفي النطق من البعض، وسكوت الباقيين.

الرد: قلنا: إن من شرط النطق من كل واحد، وأنكر الإجماع بالاستفاضة وسكوت الباقيين، فقد أنكر كونه إنساناً وحيواناً، ويجب أن يتخرج في تسمية اللحم والخبز، لأنه لم يسمعه من كل أحد نطقاً، وهذا

(١) انظر: البرهان (٦٩٩/١) بتصرف بسيط.

(٢) انظر: البرهان (٧٠٠/١).

مما يرثه العقلاء كلهم، فكان هذا إجماعاً منهم على أن الإجماع من حيث القول في الأحكام ليس بشرط ضرورة<sup>(١)</sup>.

٣ - قياس سكوت بعض أهل الإجماع في الحكم التكليفي على الاعتقاد، فعلى قول أهل السنة والجماعة. ومن قال: إن المجتهد يخطئ ويصيب في الفروع فالجواب فيها والجواب في المسألة الاعتقادية سواء، لأن الحق إذا كان واحداً لو لم يكن القول المنتشر من البعض فيهم حقاً، يكون خطأ، فلا يحلُّ السكوت وترك الإنكار، فيكون السكوت دليل الرضا، والتصويب ضرورة<sup>(٢)</sup>.

#### رابعاً: المعقول:

١ - لقد جرت العادة أن النازلة إذا نزلت فزع أهل العلم إلى الاجتهاد وطلب الحكم، وإظهار ما عندهم فيها، فلما لم يظهروا خلاف ذلك مع طول الزمان وارتفاع الموانع دلَّ على أنهم راضون بذلك فصار بمنزلة ما لو أظهروا الرضا بالقول والفعل، فيكون سكوتهم دليلاً على الرضا والموافقة<sup>(٣)</sup>.

٢ - أنه لا يجوز أن يسمعوا الخطأ ويقرّوا عليه من غير تقية، وقد قال الإمام أحمد: أذهب في التكبير غداة عرفة إلى آخر أيام التشريق إلى إجماع عمر، وابن مسعود، وابن عباس، ومعلوم أنهم ليسوا جميع الصحابة، فثبت أن قولهم انتشر ولم ينكر، فسماه إجماعاً، وهو مروى عن الحسن بن ثواب<sup>(٤)</sup>.

وقد ظهر أن في بعض استدلالاتهم تكلفاً وإلزام الخصم بالمفهوم

(١) انظر: ميزان الأصول في نتائج العقول ص ٥٢١ بتصرف بسيط.

(٢) انظر: ميزان الأصول السابق ص ٥١٧.

(٣) انظر: التبصرة ص ٣٩٢.

(٤) انظر: التمهيد (٣/٣٢٤).



كقولهم: إن من أنكر الإجماع بالاستفاضة، وسكوت الباقيين، فقد أنكر كونه إنساناً، وحيواناً، ويجب أن يتحرج في تسمية اللحم، والخبز، لأنه لم يسمعه من كل أحد نطقاً. وهذا خلاف الظاهر، ولا يقول أو ينكر أحد أنه إنسان من أجل أنه لم يسمع عموم أهل اللغة ينقلون ذلك، ويتداولونه.

القول الثاني:

ذهب بعض الحنفية<sup>(١)</sup> كعيسى بن أبان، والإمام الشافعي<sup>(٢)</sup>، والقاضي أبو بكر الباقلاني من الأشعرية، وبعض المعتزلة، وداود الظاهري<sup>(٣)</sup>، إلى أن قول بعض أهل العصر وسكوت الباقيين ليس بإجماع، ولا حجة.

قال الغزالي: وهو قول الشافعي الجديد<sup>(٤)</sup>، وقال الجويني: إنه ظاهر مذهب الشافعي<sup>(٥)</sup>. وعنه اشتهرت القاعدة المعروفة: «لا ينسب إلى ساكت قول»<sup>(٦)</sup>.

واستدلوا على ذلك بالسنة، والأثر، والمعقول.

- (١) انظر: حاشية الرهاوي بهامش شرح المنار ص ٧٣٨؛ وأصول السرخسي (٣٠٤/١)؛ وتيسير التحرير (٢٤٦/٣).
- (٢) انظر: المحصول (٢١٥/٢)؛ والمستصفي (١٩١/١)؛ والإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١٨٧/١)؛ وحاشية البناني (١٨٩/٢)؛ ومناهج العقول (٣٠٦/٢)؛ ونهاية السؤل بهامش مناهج العقول (٣٠٥/٢)؛ والبرهان (٦٩٩/١).
- (٣) انظر: حاشية الرهاوي بهامش شرح المنار ص ٧٣٨؛ وتيسير التحرير (٢٤٦/٣)؛ والتبصرة ص ٣٩٢؛ وإرشاد الفحول ص ٨٤.
- (٤) انظر: المنحول ص ٣١٨؛ ومناهج العقول (٣٠٧/٢)؛ ونزهة الخاطر العاطر بهامش روضة الناظر (٣٨١/١).
- (٥) انظر: البرهان (٦٩٩/١).
- (٦) انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٤٢؛ والمحصول (٢٢٠/٢)؛ ونهاية السؤل بهامش مناهج العقول (٣٠٥/٢)؛ والمنحول ص ٣١٨؛ والمستصفي (١٩١/١)؛ والبرهان (٧٠١/١)؛ والتمهيد للأسنوي ص ٤٤٠.

## أولاً: من السنة:

ما ورد في حديث ذي اليدين، فإنه حين قال: أقصرت الصلاة أم نسيتها يا رسول الله؟ فنظر رسول الله ﷺ إلى أبي بكر وعمر وقال: «أحقُّ ما يقول ذو اليدين؟»<sup>(١)</sup>.

وجه الاستدلال: أنه لو كان ترك دليل الموافقة لاكتفى به ﷺ منهم ولما استنطقهم في الصلاة من غير حاجة<sup>(٢)</sup>.

ورّد على هذا الاستدلال: بأن مجرد السكوت عن النكير، لا يكون دليل الموافقة، ولكن مع ترك إظهارها هو الحق عنده بعد مضي مدة المهلة، ولم توجد هذه الصفة في حديث ذي اليدين، فإنه لما أظهر مقالته سأل رسول الله ﷺ أبا بكر وعمر ﷺ وكان الكلام في الصلاة يومئذٍ مباحاً، فما كان هناك ما يمنعهم من الكلام، وأحب رسول الله ﷺ أن يتعرف على ما عندهم من خلاف له أو وفاق، وذلك مستقيم قبل أن يحصل المقصود بالسكوت وإن كان يحصل ذلك بسكوتهم عن إظهار الخلاف أن لو قام رسول الله ﷺ لإتمام الصلاة لم يستنطقهم<sup>(٣)</sup>.

## ثانياً: الأثر:

١ - روي أن عمر رضي الله عنه شاور الصحابة في مال فضل عنده للمسلمين فأشاروا عليه بتأخير القسمة، والإمساك إلى وقت الحاجة، وعلي رضي الله عنه في

(١) انظر: صحيح البخاري (٦٦/٢)؛ وصحيح مسلم بشرح النووي (٦٩/٥)؛ وصحيح ابن خزيمة (١٢٤/٢)؛ وسنن أبي داود بهامش عون المعبود (٣١١/٣)؛ وسنن النسائي بشرح السيوطي (٦٦/٣)؛ وسنن الترمذي بهامش عارضة الأحوذى (١٨٩/٢)؛ والسنن الكبرى (٣٣٥/٢)؛ وسنن الدارقطني (٣٦٦/١)؛ وموطأ مالك بهامش تنوير الحوالك (١١٥/١)؛ والفتح الرباني لترتيب مسند أحمد (١٤٥/٤).

(٢) انظر: أصول السرخسي (٣٠٥/١)؛ وكشف الأسرار (٢٢٩/٣).

(٣) انظر: أصول السرخسي (٣٠٧/١).



القوم ساكت، فقال له: ما تقول يا أبا الحسن؟ فقال: لم تجعل يقينك شكاً، وعلمك جهلاً؟ أرى أن تقسم ذلك بين المسلمين<sup>(١)</sup>.

**وجه الاستدلال:** أن عمر لم يجعل سكوت علي دليل الموافقة حتى سأل<sup>(٢)</sup>.

**وردة على هذا الاستدلال:** بأنه لا حجة في هذا الأثر، لأنه يحتمل إنما سكت علي ﷺ للتأمل. ولا بدّ للتأمل من زمان، وأدناه إلى آخر المجلس.

ويحتمل ما قالوا: فلا حجة، ولأن ذلك من باب الفاضل والأفضل، لا من باب الجواز، والفساد، والحل، والحرمة، والسكوت في مثله جائز في الجملة باعتبار الحال، ولا كلام فيه، إنما الخلاف في الباب الذي لا يجوز السكوت عنه بحال إذا كان الأمر بخلافه<sup>(٣)</sup>. أما في مثل هذا الموضع لا يجب إظهار الخلاف، ولكن إذا سئل يجب بيان الأحسن، فلهذا سكت علي في الابتداء، وحين سأل به بين الوجه الأحسن عنده<sup>(٤)</sup>.

٢ - ما روي عن الحسن قال: أرسل عمر بن الخطاب إلى امرأة مغيبة كان يُدخلُ عليها، فأنكر ذلك، فأرسل إليها فقبل لها: أجيبني عمر، فقالت: يا ويلها ما لها ولعمر!

قال: فبينما هي في الطريق فزعت، فضربها الطلق، فدخلت داراً فألقت ولدها فصاح الصبي صيحتين، ثم مات. فاستشار عمر أصحاب النبي ﷺ، فأشار عليه بعضهم أن ليس عليك شيء، إنما أنت وإلٍ ومؤدب، قال: وصمت عليٌّ فأقبل عليه فقال: ما تقول؟ قال: إن كانوا قالوا برأيهم فقد أخطأ رأيهم، وإن كانوا قالوا في هواك فلم ينصحوا لك، أرى أن ديت

(١) انظر: أصول السرخسي (٣٠٣/١).

(٢) المصدر نفسه.

(٣) انظر: ميزان الأصول ص ٥٢٢.

(٤) انظر: أصول السرخسي (٣٠٦/١).

عليك، فإنك أنت أفرعتها وألقت ولدها بسببك، قال: فأمر علياً أن يقسم عقله على قريش، يعني يأخذ عقله من قريش، لأنه خطأ<sup>(١)</sup>.

**وجه الاستدلال:** أن علياً عليه السلام استجاز السكوت مع إضمار الخلاف ولم يجعل عمر عليه السلام سكوته دليل الموافقة حتى استنطقه<sup>(٢)</sup>.

**واعترض على هذا الاستدلال** بعدة اعتراضات هي كما يلي:

**أولاً:** أن هذا الأثر فيه انقطاع بين الحسن وعمر<sup>(٣)</sup>.

**ثانياً:** أن ما أشاروا به من الحكم كان صواباً، لأنه لم يوجد من عمر عليه السلام مباشرة، ولا تسبب في جناية عليها، ولكن إلزام الغرة مع هذا يكون أبعد من القيل والقال، ويكون أقرب إلى بسط العدل، وحسن الرعاية، فلهذا سكت عليٌّ في الابتداء، ولما استنطقه بيّن أولى الوجهين عنده، يوضحه أن مجرد السكوت عن إظهار الخلاف، لا يكون دليل الموافقة ما بقي مجلس المشاورة، ولم يفصل الحكم بعد، فإنما يكون هذا حجة لو فصل عمر الحكم بقولهم أو ظهر منه توقف في الجواب، ويكون علي عليه السلام ساكناً بعد ذلك، ولم ينقل هذا.

**ثالثاً:** يحمل سكوته في الابتداء على أنه لتجربة أفهامهم.

**رابعاً:** يحمل على أنه لتعظيم الفتوى التي يريد إظهارها باجتهاده، حتى لا يزدري به أحد من السامعين.

**خامساً:** يحمل على أنه ليروي النظر في الحادثة، ويميزه من الأشباه حتى يتبين له ما هو الصواب فيظهره.

(١) انظر: مصنف عبدالرزاق (٤٥٨/٩)؛ والسنن الكبرى (٣٢٢/٨).

(٢) انظر: كشف الأسرار (٢٣٠/٣)؛ وأصول السرخسي (٢٣٠/١).

(٣) انظر: تلخيص الحبير (٣٧/٤).



والظاهر أنه لو لم يستنطقه عمر رضي الله عنه لكان هو بين ما يستقر عليه رأيه من الجواب، قبل إبرام الحكم، وانقضاء مجلس المشاورة<sup>(١)</sup>.

### ثالثاً: المعقول:

وهو أن السكوت يحتمل سوى الرضا وجوهاً هي كالتالي:

أولاً: أن سكوت من سكت يحتمل أن يكون موافقاً.

وأجيب عنه: بأن ما ذكر من الاحتمالات وإن كانت منقحة عقلاً، فهي خلاف الظاهر من أحوال أرباب الدين، وأهل الحل والعقد.

ثانياً: يحتمل أنه لم يجتهد بعد في حكم الواقعة.

وأجيب عنه: أن ذلك بعيد من الخلق الكثير والجم الغفير، لما فيه من إهمال حكم الله تعالى فيما حدث، مع وجوبه عليهم وإلزامهم به، وامتناع تقليدهم لغيرهم مع كونه من المجتهدين فإنه معصية، والظاهر عدم ارتكابها من المتدين المسلم<sup>(٢)</sup>.

ثالثاً: يحتمل أنه اجتهد لكن لم يؤدّه اجتهاده إلى شيء، وإن لم يكن موافقاً عليه<sup>(٣)</sup>.

وأجيب عنه: بأن هذا الاحتمال بعيد أيضاً، لأن الظاهر أنه ما من حكم إلا والله تعالى عليه دلائل وأمارات تدلُّ عليه، والظاهر ممن له أهلية الاجتهاد إنما هو الاطلاع عليها، والظفر بها<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: أصول السرخسي (٣٠٦/١).

(٢) انظر: الإحكام في أصول الأحكام للآمدي (١٨٧/١).

(٣) انظر: الإحكام (١٨٧/١)؛ والمحصول (٢١٦/٢).

(٤) انظر: الإحكام (١٨٧/١).

رابعاً: يحتمل أنه أراد الإنكار، ولكنه لم يظهره للتروّي والتفكير، وانتهاز فرصة التمكن منه، لأنه لا يرى المبادرة إليه مصلحة<sup>(١)</sup>.

وأجيب عنه: أن احتمال تأخير الإنكار للتروّي، والتفكير، وإن كان جائزاً، غير أن العادة تحيل ذلك في حق الجميع، ولا سيما إذا مضت عليهم أزمّة كثيرة حتى انقرض العمر من غير نكير<sup>(٢)</sup>.

خامساً: يحتمل أنه يعتقد أن كلّ مجتهد مصيب، فلا يرى الإنكار فرضاً أصلاً<sup>(٣)</sup>.

وأجيب عنه: أن احتمال السكوت عنه لكونه مجتهداً، فذلك مما لا يمنع من مباحثته، ومناظرته، وطلب الكشف عن مأخذه، كالعادة الجارية من زمن الصحابة إلى زمننا هذا بمناظرة المجتهدين وأئمة الدين فيما بينهم لتحقيق الحق وإبطال الباطل<sup>(٤)</sup>.

سادساً: يحتمل أنه لو أنكر لم يلتفت إليه، ولحقه بسبب ذلك ذلٌّ فسكت خشية ومهابة وخوفاً<sup>(٥)</sup>، كما نقل عن ابن عباس أنه وافق عمر في مسألة العول وأظهر النكير بعده، وقال: هبته وكان رجلاً مهيباً. كما رواه البيهقي في سننه عن عبيد الله بن عبدالله بن عتبة بن مسعود قال: دخلت أنا وزفر بن أوس بن الحدثان على ابن عباس بعدما ذهب بصره فتذاكرنا فرائض الميراث فقال: ترون الذي أحصى رمل

(١) انظر: المحصول (٢/٢١٧)؛ والإحكام (١/١٨٧).

(٢) انظر: الإحكام (١/١٨٧).

(٣) انظر: المحصول (٢/٢١٦)؛ والإحكام (١/١٨٧).

(٤) انظر: الإحكام (١/١٨٨).

(٥) انظر: المحصول (٢/٢١٧)؛ والإحكام (١/١٨٨).



عالج عدداً لم يحص في مال نصفاً ونصفاً وثلاثاً إذا ذهب نصف ونصف، فأين موضع الثلث؟ فقال له زفر: يا ابن عباس من أول من أعال الفرائض؟ قال: عمر بن الخطاب رضي الله عنه، قال: ولم؟ قال: لما تدافعت عليه وركب بعضها بعضاً، قال: والله ما أدري كيف أصنع بكم؟ والله ما أدري أيكم قدّم الله ولا أيكم أخر، قال: وما أجد في هذا المال شيئاً أحسن من أن أقسمه عليكم بالحصص، ثم قال ابن عباس: وأيم الله لو قدّم من قدّم الله وأخر من أخر الله ما عالت فريضة، فقال له زفر: وأيهم قدم وأيهم أخر؟ فقال: كل فريضة لا تزول إلا إلى فريضة، فتلك التي قدّم الله وتلك فريضة الزوج له النصف، فإن زال فالإلى الربع لا ينقص منه، والمرأة لها الربع، فإن زالت عنه صارت إلى الثمن لا تنقص منه، والأخوات لهن الثلثان، والواحدة لها النصف، فإن دخل عليهن البنات كان لهن ما بقي، فهؤلاء الذين أخر الله، فلو أعطى من قدّم الله فريضة كاملة ثم قسم ما بقي بين من أخر الله بالحصص ما عالت فريضة. فقال له زفر: فما منعك أن تشير بهذا الرأي على عمر؟ فقال: هبته والله<sup>(١)</sup>.

**وأجيب عنه:** أن احتمال التقية بعيد، لأن التقية إنما تكون فيما يحتمل المخالفة ظاهراً، وليس كذلك لوجهين:

أحدهما: أن الغالب من حال المجتهد، وهو من سادات أرباب الدين، أن مباحثته فيما ذهب إليه لا توجب خيفة في نفسه، ولا حقداً في صدره تخاف عاقبته إذ هو خلاف مقتضى الدين.

(١) انظر: السنن الكبرى (٢٥٣/٦)؛ وكتر العمال (٢٨/٦).

الثاني: إما أن يكون خاملاً غير مخوف، فلا تقية إليه، وإما أن يكون ذا شوكة وقوة كالإمام الأعظم فمحabbاته في ذلك غش في الدين، والكلام معه فيه يعدُّ نصحاً<sup>(١)</sup>.

أما قول ابن عباس هذا فقليل: لا يكاد يصح، لأن عمر رضي الله عنه كان يقدم ابن عباس رضي الله عنه وكان يدعوه في مجلس الشورى، مع كبار الصحابة، لما عرف من فطنته، وحسن ذهنه وبصيرته، وإن صَحَّ فهذه المهابة إنما كانت باعتبار ما عرف من فضل رأي عمر وفقهه، فمنعه ذلك<sup>(٢)</sup>.

وجاء في «ميزان الأصول»: هو مؤول لأن عمر رضي الله عنه كان أَلين لقبول الحق من غيره، فكيف يخاف من عمر رضي الله عنه في إظهار الحق؟ ألا يرى أنه خالف عمر رضي الله عنه في مسائل أخرى، ولم ينهه عن ذلك بل روي عنه أنه قال له: «غض يا غواص» وتأويله أنه سكت عن المعارضة معه احتراماً له لكبر سنّه، وكثرة علمه. والسكوت عن المعارضة في مثل هذا مع إظهار الخلاف في الجملة جائز، بل هو المستحب.

وما ذكروا من وجوه الاحتمالات، فيدخل في مطلق السكوت، وترك الإنكار.

ولكن لا يحتمل في موضع الخلاف، لأن الكلام فيما إذا مضت مدة التأمل<sup>(٣)</sup>.

وحال ابن عباس مع عمر هي حال الشبان مع ذوي الأسنان من المجتهدين في كل عصر، لا يستطيعون المحاجة معهم حسب ما يفعلون مع الأقران، ومتى كان الناس في تقية من عمر؟ وقد كان أَلين للحق وأسرع قبولاً من غيره حتى كان يشاورهم ويقول لهم: لا خير فيكم إذا لم تقولوا

(١) انظر: الإحكام (١/١٨٨).

(٢) انظر: أصول السرخسي (١/٣٠٧).

(٣) انظر: ميزان الأصول ص ٥٢٢.



لنا، ولا خير فينا إذا لم نسمع منكم، رحم الله امرءاً أهدي إلى أخيه عيوبه، فمع البيان منه بهذه الصفة لا يتوهم أن يهابه أحد فلا يظهر عنده حكم الشرع مهابة له<sup>(١)</sup>. وقد نقل أن معاذاً ردَّ عليه في عزمه على رجم الحامل فقال: إن جعل الله لك على ظهرها سبيلاً فما جعل لك على ما في بطنها سبيلاً، حتى قال عمر: لولا معاذ لهلك عمر<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك أيضاً ردَّ المرأة على عمر لما نهى عن المغالاة في مهور النساء بقولها: أيعطينا الله تعالى بقوله: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ [النساء: ٢٠]<sup>(٣)</sup> ويمنعنا عمر؟ حتى قال عمر: امرأة خاصمت عمر فخصمته، ولفظه عند عبدالرزاق عن أبي عبدالرحمن السلمي قال: قال عمر بن الخطاب: لا تغالوا في مهور النساء، فقالت امرأة: ليس ذلك لك يا عمر، إن الله يقول: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا مِنْ ذَهَبٍ﴾. قال: وكذلك هي في قراءة عبدالله، فلا يحل لكم أن تأخذوا منه شيئاً، فقال عمر: إن امرأة خاصمت عمر فخصمته<sup>(٤)</sup>.

قال صاحب «عون المعبود»: وأصل قول عمر: لا تغالوا في صدقات النساء، عند أصحاب السنن وصححه ابن حبان والحاكم، لكن ليس فيه قصة المرأة<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: أصول السرخسي (٣٠٧/١).

(٢) ولفظه عند ابن أبي شيبة عن سفيان عن أشياخه، أن امرأة غاب عنها زوجها ثم جاء وهي حامل، فرفعها إلى عمر، فأمر برجمها، فقال معاذ: إن يكن لك عليها سبيل فلا سبيل لك على ما في بطنها، فقال عمر: احبسوها حتى تضع، فوضعت غلاماً له ثنتين، فلما رآه أبوه قال: ابني، فبلغ ذلك عمر فقال: عجزت النساء أن يلدن مثل معاذ، لولا معاذ لهلك عمر. اهـ.

انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٨٨/١٠).

(٣) تمام الآية، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْتَبِّدَآ رَوْحَ مَكَاتِ رَوْحٍ وَأَتَيْتُمْ إِحْدَهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بِهَيْئَتِكُمْ وَإِنَّمَا مِثْلُهَا﴾ [النساء: ٢٠].

(٤) انظر: مصنف عبدالرزاق (١٨٠/٦).

(٥) انظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود (١٣٦/٦)؛ انظر: سنن النسائي بشرح =

### القول الثالث:

قال الجبائي: إذا قال بعض علماء العصر قولاً، وسكت الباقيون، فهو إجماع وحجة بعد انقراض العصر<sup>(١)</sup>. وهو أحد الوجهين عند الشافعية<sup>(٢)</sup>.  
واستدل على ذلك بالسنة، والمعقول:

### أولاً: من السنة:

قال رسول الله ﷺ في البكر: «وإذنها صماتها»<sup>(٣)</sup>.  
وجه الاستدلال: أنه إذا كان الساتك موافقاً كان إجماعاً وحجة، عملاً بالأدلة الدالة على كون الإجماع حجة<sup>(٤)</sup>.

### ثانياً: من المعقول:

وهو أن العادة جارية بين الناس إذا تفكروا في مسألة زمناً طويلاً، واعتقدوا خلاف ما أنتشر من القول أظهروه إذا لم يكن هناك تقية، ولو

- = السيوطي (١١٧/٦)؛ وسنن الترمذي بهامش عارضة الأحوذى (٣٦/٥)؛ وسنن ابن ماجه (٦٠٧/١)؛ والسنن الكبرى (٢٢٣/٧)؛ وسنن الدارمي (١٤١/٢) كلهم من حديث أبي العجفاء السلمي، وفي مستدرک الحاكم بأسانيد أخرى (١٧٦/٢).
- (١) انظر: المحصول (٢١٥/٢)؛ ومناهج العقول (٣٠٧/٢)؛ والإحكام للآمدي (١٨٧/١)؛ وحاشية التفتازاني (٣٧/٢)؛ ونهاية السؤل (٣٠٥/٢)؛ والمعتمد (٦٦/٢)؛ ومنتهى السؤل في علم الأصول للآمدي ص ٥٩.
- (٢) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٤٢٦/٢).
- (٣) هذا جزء من حديث أخرجه مسلم وغيره عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «الشيء أحق بنفسها من وليها، والبكر يستأذنها أبوها في نفسها، وإذنها صماتها».
- انظر: صحيح مسلم بشرح النووي (٢٠٥/٩)؛ وعند أبي داود بلفظ: «الشيء أحق بنفسها من وليها والبكر يستأذنها أبوها» ثم قال: أبوها ليس بمحفوظ. انظر: سنن أبي داود بهامش عون المعبود (١٢٥/٦) وص ١٢٦.
- قال ابن حجر: هو من قول سفيان بن عيينة. انظر: تلخيص الحبير (١٦٠/٣)؛ وسنن النسائي بشرح السيوطي (٨٤/٦)؛ ونيل الأوطار (١٨٥/٧).
- (٤) انظر: شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٣١.





كانت هناك تقية لظهرت وأشتهرت بين الناس، فلما لم يظهر سبب التقية، ولم يظهر الخلاف علمنا حصول الموافقة<sup>(١)</sup>، لأنه لا يبعد سكوت العلماء على مجتهد في مسألة ظنية، لكن استمرارهم على السكوت في الزمن المتطاوّل يبعد، ويخالف العادة قطعاً، لأنه إذا تكرّر تذكّر الواقعة والخوض فيها، لم يتصور دوام السكوت من كلّ مجتهد على تكرار الواقعة في حكم العادة، ولهذا أظهر ابن عباس خلافه في مسألة العول بعد ذلك، فشرطنا العصر لصيرورته إجماعاً<sup>(٢)</sup>، لاحتمال أن يكون سكوت بعض الساكتين أو جميعهم وهم في مهلة النظر، ثم يظهر له دليل المخالفة بعد ذلك، وإظهاره مخالفة بعد السكوت<sup>(٣)</sup>.

وردّ على هذا القول بأمرين:

أحدهما: أن شرط النطق منهم جميعاً متعذر، ويؤدي إلى أن لا ينعقد الإجماع، لأنه لا يتصور إجماع أهل العصر كلهم على قول يسمع ذلك منهم إلا نادراً، وفي العادة، إنما يكون ذلك بانتشار الفتوى من البعض، وسكوت الباقيين<sup>(٤)</sup>.

الثاني: أنه لا يشترط في كونه حجة على أهل عصره وغيرهم، سواء السكوتي وغيره انقراض عصر الإجماع، بأن يموت أهل العصر، أو أهل الإجماع، وذلك لسكوت الأدلة على كونه حجة عن ذلك الاشتراط لعدم دلالتها عليه، والأصل عدمه<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: المحصول (٢/٢٢٠).

(٢) انظر: كشف الأسرار (٣/٢٣٠).

(٣) انظر: منتهى السؤل للآمدي ص ٦٠ بتصرف بسيط.

(٤) انظر: كشف الأسرار (٣/٢٣٠).

(٥) انظر: شرح ابن القاسم العبادي على شرح المحلي على الورقات للجويني بهامش إرشاد الفحول ص ١٧١.

ثمرة الخلاف:

هي أنه يصح رجوع بعض بعد الانعقاد عند من يشترط انقراض العصر، ولا يصح رجوعه عند من لا يشترطه<sup>(١)</sup>.

القول الرابع:

إذا قال بعض أهل العصر قولاً، وسكت الباقيون، فهو حجة وليس إجماعاً، وهذا قول هاشم بن أبي علي<sup>(٢)</sup>، وهو منقول عن الكرخي<sup>(٣)</sup>، ورواية عن الإمام الشافعي<sup>(٤)</sup>. والمشهور عند أصحابه<sup>(٥)</sup>.

واستدل على ذلك بالسنة والمعقول.

أولاً: من السنة:

قوله ﷺ: «أمرت أن أحكم بالظاهر».

قال السخاوي: حديث «أمرت أن أحكم بالظاهر، والله يتولى السرائر»، أشتهر بين الأصوليين والفقهاء، ولا وجود له في كتب الحديث المشهورة ولا الأجزاء المنثورة. وجزم العراقي بأنه لا أصل له، وأنكره المزي وغيره<sup>(٦)</sup>، وقال ابن كثير: هذا الحديث كثيراً ما يلهج به أهل الأصول، ولم أقف على سنده، وسألت عنه الحافظ أبا الحجاج المزي فلم يعرفه، لكن له معنى في

(١) انظر: شرح المنار ص ٧٤٠؛ وشرح إفاضة الأنوار على متن أصول المنار بهامش نسيمات الأسحار ص ١٤٥؛ وشرح التلويح على التوضيح (٤٦/٢).

(٢) انظر: المحصول (٢٢١/٢)؛ والمعتمد (٦٧/٢)؛ ومنتهى السؤل ص ٥٩؛ والإبهاج في شرح المنهاج (٤٢٦/٢)؛ ومنهاج العقول (٣٠٧/٢)؛ ونهاية السؤل بهامش منهاج العقول (٣٠٥/٢).

(٣) انظر: حاشية الأزميزي ص ٢٥٨؛ ونهاية السؤل (٣٠٥/٢)؛ والإبهاج في شرح المنهاج (٤٢٦/٢).

(٤) انظر: نهاية السؤل (٣٠٥/٢).

(٥) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج (٤٢٦/٢).

(٦) انظر: المقاصد الحسنة ص ٩١؛ وتمييز الطيب من الخبيث ص ٤٠.



الصحيح<sup>(١)</sup>. وممن وهم فيه فجعله حديثاً مرفوعاً ولكنه لم يبين سنده ابن العربي عند كلامه<sup>(٢)</sup> عن قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤]، وكذلك القاضي عياض ولم يبين سنده<sup>(٣)</sup>.

وأغرب إسماعيل علي بن إبراهيم صاحب كتاب «إدارة الأحكام»، فقال: إن هذا الحديث ورد في قصة الكندي والحضرمي اللذين اختصما في الأرض، فقال المقضي عليه: قضيت عليّ والحق لي، فقال النبي ﷺ: «إنما أقضي بالظاهر والله يتولى السرائر»، قال صاحب «المقاصد»: قال شيخنا: ولم أقف على هذا الكتاب، ولا أدري أساق له إسماعيل المذكور إسناداً أم لا؟<sup>(٤)</sup>.

قال ابن حجر: سبب وقوع الوهم من الفقهاء في جعلهم هذا حديثاً مرفوعاً أن الشافعي قال في كلام له: وقد أمر الله نبيه أن يحكم بالظاهر، والله يتولى السرائر<sup>(٥)</sup>.

وبهذا المعنى قال النووي في قول النبي ﷺ: «إنما لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس، ولا أشق بطونهم» معناه: إني أمرت بالحكم بالظاهر والله يتولى السرائر - كما قال ﷺ<sup>(٦)</sup>.

وقال أيضاً في معرض كلامه عن حديث أم سلمة، أن النبي ﷺ سمع خصومة بباب حجرته، قال النووي: إنه إنما يحكم بين الناس بالظاهر، والله يتولى السرائر<sup>(٧)</sup>.

(١) انظر: تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب للإمام ابن كثير ص ١٧٤.

(٢) انظر: أحكام القرابة (١/١٤٣).

(٣) انظر: ترتيب المدارك (١/١٠١).

(٤) انظر: كشف الخفا للعجلوني (١/٢٢٣)؛ والمقاصد الحسنة ص ٩٢.

(٥) انظر: تلخيص الحبير (٤/١٩٢).

(٦) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم (٧/١٦٣).

(٧) المصدر السابق (٥/١٢).

وقال في «رياض الصالحين»: باب إجراء أحكام الناس على الظاهر، وسرايرهم إلى الله تعالى<sup>(١)</sup>. وترجم النسائي باباً في سننه فقال: الحكم بالظاهر<sup>(٢)</sup>.

أما شواهد التي يقول ابن كثير أن له معنى في الصحيح فمنها:

أولاً: عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أن رسول الله ﷺ سمع خصومة بباب حجرته فخرج إليهم فقال: «إنما أنا بشر مثلكم، وإنه يأتيني الخصم فلعل بعضهم أن يكون أبلغ من بعض فأحسب أنه صادق، فأقضي له، فمن قضيت له بحق مسلم فإنما هي قطعة من النار فليأخذها أو ليتركها»<sup>(٣)</sup>.

ثانياً: ورد من حديث متفق عليه عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ﷺ: «إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم»<sup>(٤)</sup>.

ثالثاً: عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: إن ناساً كانوا يؤخذون بالوحي في عهد رسول الله ﷺ وإن الوحي قد انقطع، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر لنا من أعمالكم... إلخ<sup>(٥)</sup>.

وخلاصة القول: أن قوله: «أمرت أن أحكم بالظاهر» ليس حديثاً بهذا اللفظ، ولا أصل له وإن وجد معناه في الصحيح<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: رياض الصالحين، تحقيق وتخريج: عبدالعزيز رباح وأحمد يوسف الدقاق، راجعه الشيخ: شعيب الأرناؤوط ص ١٨٩.

(٢) انظر: سنن النسائي بشرح السيوطي (٢٣٤/٨).

(٣) انظر: صحيح البخاري (١١٦/٨)؛ وصحيح مسلم بشرح النووي (٥/١٢)؛ وسنن النسائي بشرح السيوطي (٢٣٣/٨).

(٤) انظر: فتح الباري (٦٧/٨)؛ وصحيح مسلم بشرح النووي (١٦٣/٧).

(٥) انظر: صحيح البخاري (١٨٥/٥).

(٦) انظر: كشف الخفا للمجلوني (٢٢١/١)؛ وتلخيص الحبير (١٩٢/٤)؛ =



وجه الاستدلال من هذا الحديث: أنه ليس إجماعاً لاحتمال دلالة على عدم الموافقة، وأما أنه حجة فإنه يفيد الظن، والظن حجة<sup>(١)</sup>.

ثانياً، المعقول:

وهو أن الناس في كل عصر يحتجّون بالقول المنتشر في الصحابة إذا لم يعرف له مخالف<sup>(٢)</sup>.

وردّ على هذا القول: بأن سكوتهم لا يخلو إما أن يكون دليلاً على الرضا فيجب أن يصير إجماعاً، أو لا يكون ذلك دليلاً على الرضا فيجب أن لا يكون حجة. وأما أن يكون حجة، ولا يكون إجماعاً، فلا معنى له<sup>(٣)</sup>.

أما كونه حجة باستدلال البعض، وعدم إنكار الباقي فهو عين الإجماع السكوتي<sup>(٤)</sup>.

فلم يبقَ فرق بين قول من قال: إنه حجة وليس بإجماع، وبين قول من قال: إنه إجماع وكان النزاع لفظياً<sup>(٥)</sup>.

القول الخامس:

ذهب أبو علي بن أبي هريرة إلى أن هذا القول: إن كان من حاكم لم يكن إجماعاً، ولا حجة، وإن لم يكن من حاكم كان إجماعاً وحجة<sup>(٦)</sup>.

= والمقاصد الحسنة ص ٩١؛ وتمييز الطيب من الخبيث ص ٤٠؛ والابتهاج بتخريج أحاديث المنهاج ص ٢٤٥؛ والفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني ص ٢٠٠.

(١) انظر: شرح تنقيح الفصول ص ٢٣١.

(٢) انظر: المحصول (٢/٢٢١)؛ والمعتمد (٢/٦٧).

(٣) انظر: التبصرة ص ٣٩٣.

(٤) انظر: نهاية السؤل بهامش مناهج العقول (٢/٣٠٦).

(٥) انظر: حاشية الأزميري على مرآة الأصول ص ٣٥٩.

(٦) انظر: المحصول (٢/٢١٥)؛ وحاشية التفتازاني (٢/٣٧)؛ ومناهج العقول (٢/٣٠٧)؛ =

## واستدلّ بالمعقول:

وهو: أن الواحد منا قد يحضر مجالس الحكام فيجدهم يحكمون بخلاف مذهبه وما يعتقده، ثم لا ينكر عليهم، لأن حكم الحاكم يرفع الخلاف<sup>(١)</sup>.

وفي الإنكار افتيات عليهم، وليس من الأدب الاعتراض على الحاكم، فلعل السكوت أفضل لذلك، أما إن كان من غير الحاكم كان إجماعاً<sup>(٢)</sup> لتخلف هذا السبب.

وردّ على هذا القول: بأن العادة قد جرت عند الحكام إظهار الخلاف، والذي يدلّ عليه أن الصحابة قد كان يحضر بعضهم بعضاً عند الحكم، فينكر ما يحكم به إذا كان مخالفاً لما يعتقده، وأما سكوتنا عن إظهار الخلاف للحاكم فلأن الخلاف قد ظهر، وعرف واستقرّت المذاهب، فلا يعاد اكتفاء بما تقدم، ولهذا نحضر مجالس الفقهاء فنراهم يفتون بمذاهبهم فلا ننكر، ولا يدلّ ذلك على أن السكوت عند الفتيا يدلّ على الرضا، ولكننا نسكت عن الخلاف اكتفاء بما عرف من الخلاف المتقدم. وأما عند نزول النوازل، فلا بدّ من إظهار الخلاف من طريق العادة، لأن الخصم لا يسلم جواز السكوت إلا عن رضا، سواء كان مع الحاكم، أو مع غيره، بخلاف فتوى المفتي، فإنها غير لازمة ولا مانعة من الاجتهاد فيبطل ما قالوه<sup>(٣)</sup>.

= ونهاية السؤل بهامش مناهج العقول (٣٠٥/٢)؛ والإبهاج في شرح المنهاج (٢٠٣/٢)؛ ومتن السؤل للآمدي ص ٥٩؛ والإحكام للآمدي (١٨٧/١).

(١) انظر: كشف الأسرار (٢٣٠/٣).

(٢) انظر: المحصول (٢٢١/٢)؛ والتبصرة ص ٣٩٤؛ والإبهاج في شرح المنهاج (٤٢٦/٢).

(٣) انظر: التبصرة ص ٣٩٤؛ والمحصل (٢٢٢/٢)؛ والإحكام للآمدي (١٨٧/١).



القول السادس:

عكسه، قال أبو إسحاق المروزي: إن كان هذا القول حكماً من حاكم، وسكت الباكون فهو حجة، وإن كان فتياً فليس بحجة<sup>(١)</sup>. وهو منقول عن الصيرفي<sup>(٢)</sup>.

واستدلّ بالمعقول:

وهو أن القول لا يصدر من الحاكم عادة إلا بعد البحث مع العلماء واتفاقهم، بخلاف الفتيا<sup>(٣)</sup>. فإذا صدر القول عن مشاورة دلّ ذلك على الإجماع، وإذا صدر عن استبداد لا يدلّ على الإجماع<sup>(٤)</sup>.

وفي نظري: أنه يصعب التفريق بين ما كان بمشورة، وما كان عن استبداد، خاصة إذا لم ينصّ على ذلك في الحكم لبعد كثير من المجتهدين، وتفرقهم في الأمصار عن مقرّ حكم الحاكم، ومكان صدور حكمه، وبهذا يظهر أن هذا القول ليس أولى بالأخذ من سابقه.

القول السابع:

قال قوم: إذا قال بعض أهل العصر قولاً وانتشر مع سكوت الباقيين، فهو حجة إن وقع فيما يفوت استدراكه كإراقة دم أو استباحة فرج<sup>(٥)</sup>. أما كونه إجماعاً ففيه وجهان، ولم ينسب إلى قائل<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر: شرح الجلال المحلي على متن جمع الجوامع بهامش حاشية البناني (١٨٩/٢)؛ وإرشاد الفحول ص ٨٤.

(٢) انظر: إرشاد الفحول ص ٨٤.

(٣) انظر: شرح المحلي على متن جمع الجوامع بهامش حاشية البناني (١٨٩/٢)؛ وإرشاد الفحول ص ٨٤.

(٤) انظر: كشف الأسرار (٢٣٠/٣).

(٥) انظر: حاشية شرح جمع الجوامع للسبكي بهامش حاشية البناني (١٨٩/٢)؛ وإرشاد الفحول ص ٨٥.

(٦) انظر: إرشاد الفحول ص ٨٥.

### واستدلوا بالمعقول:

وهو: أن هذين الأمرين لخطرهما لا يسكت عنهما إلا راضٍ بهما بخلاف غيرهما<sup>(١)</sup>.

وفي نظري: أن هذا التخصيص لهذين الأمرين دون غيرهما بدون مخصص تحكم، بل فيه رد على أصحاب هذا القول، بأنه إذا اعتبر في هاتين الحالتين رضا وموافقة مع خطرهما، فلأن يعتبر فيما هو أقل خطراً أولى فيكون إجماعاً.

### القول الثامن:

قيل<sup>(٢)</sup>: إن كان الساكتون أقل من القائلين كان إجماعاً، وإلا فلا.

قال أبو بكر الرازي: ونسبه السرخسي إلى الشافعي، ولكن الزركشي قال: إنه غريب لا يعرفه أصحابه<sup>(٣)</sup>.

### واستدل أصحاب هذا القول بالمعقول:

وهو: أن النظر إلى الأكثر، ولا تضرب مخالفة الأقل<sup>(٤)</sup>؛ لأن الأقل تبع للأكثر، فإذا كان الأكثر سكوتاً، يجعل ذلك كسكوت الكل، وإذا ظهر القول من الأكثر يجعل ذلك كظهوره من الكل<sup>(٥)</sup>.

ورد على هذا القول: بأنه إذا كان سكوت القليل دليلاً على الرضا والوفاق مع عدم تمكنهم من إظهار الخلاف لقلّتهم، فلأن يجعل سكوت الأكثر مع تمكنهم من إظهار الخلاف دليلاً على الرضا أولى.

(١) انظر: جمع الجوامع بهامش حاشية البناي (١٨٩/٢).

(٢) انظر: جمع الجوامع بهامش حاشية البناي (١٨٩/٢)؛ وإرشاد الفحول ص ٨٥.

(٣) انظر: إرشاد الفحول ص ٨٥؛ وأصول السرخسي (٣٠٣/١).

(٤) انظر: جمع الجوامع (١٨٩/٢).

(٥) انظر: كشف الأسرار (٢٣٠/٣).





فإن قيل: إنما لم يعتبر سكوت الأقل لثلا يؤدي إلى تعذر انعقاده.

قلنا: إنه لا يلزم من عدم اعتبار الأقل عدم اعتبار الأكثر<sup>(١)</sup>.

وفي نظري: أن الحق لا يعرف بالكثرة ولا بالقلّة، فقد قال الله تعالى: ﴿وَأَن تَطْعَ أَعْزَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ إِنَّ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنَّ هُمُ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وقال الرسول ﷺ: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة»<sup>(٢)</sup>.

وبهذا يتضح أن العبرة ليست بكثرة القائلين، وقلّة الساكّتين، بل العبرة بالحق والصواب، وإن قلّ أهله.

القول التاسع:

إن كان السكوت في عصر الصحابة كان إجماعاً، وإن كان في غيره فلا<sup>(٣)</sup>.

واستدلوا بالمعقول:

وهو أنهم لشدّتهم في الدين لا يسكتون عما لا يرضون بخلاف غيرهم فقد يسكتون<sup>(٤)</sup>.

واعترض على هذا القول: بأنه غير وجيه، لأنه يفضي إلى خلو العصر

(١) انظر: شرح المنار ص ٧٣٨ - ٧٣٩.

(٢) رواه مسلم وغيره عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه يقول: سمعت النبي ﷺ يقول: «لا تزال طائفة من أمتي يقاتلون على الحق ظاهرين إلى يوم القيامة» قال: «فينزل عيسى ابن مريم ﷺ فيقول أميرهم: تعال صل لنا، فيقول: لا، إن بعضكم على بعض أمراء، تكرمة الله هذه الأمة».

انظر: صحيح مسلم بشرح النووي (١٩٣/٢)؛ وأبو داود بلفظ آخر مطول، انظر: سنن أبي داود بهامش عون المعبود (٣٢٤/١١).

(٣) انظر: جمع الجوامع بهامش حاشية البناي (١٨٩/٢)؛ وإرشاد الفحول ص ٨٥.

(٤) انظر: جمع الجوامع (١٨٩/٢).

من قائم لله بحجة، ويؤدي إلى إهمال حكم الله تعالى فيما حدث مع وجوب النظر عليهم، وترك ما يجب عليهم من النهي عن المنكر المستلزم للخلف في إخبار الله تعالى فإنه موجه بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر<sup>(١)</sup> ويشهد لهم قوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [آل عمران: ١١٠]<sup>(٢)</sup>.

#### القول العاشر:

قال إمام الحرمين الجويني: إن كان يتكرر تذاكر الواقعة والخوض فيها، فيكون السكوت إجماعاً.

#### واستدل بالمعقول:

وهو أن استمرار العلماء على السكوت زمناً متطاولاً يخالف العادة قطعاً، بخلاف السكوت في الزمان القصير<sup>(٣)</sup>.

وفي نظري: أن هذا القول تفريق بين المتماثلين، فإذا ثبت أن السكوت في الزمن المتطاول يكون إجماعاً، فكذلك يكون إجماعاً في الزمن القصير، إذا لم يظهر مخالف ممن يعتقد بخلافه بعد مضي مهلة تكفي للنظر. اهـ.

وقد يقال السكوت عن إنكار المنكر مع القدرة عليه فسق<sup>(٤)</sup>.

#### القول الحادي عشر:

قال قوم: إذا قال بعض علماء العصر قولاً، وسكت الباقون، فليس

(١) انظر: كشف الأسرار (٢٣٢/٣)؛ وحاشية الأزميري ص ٢٥٨ بتصرف بسيط.

(٢) تقدم تخريج الآية وتامها في المطلب الثالث: حكم الإجماع السكوتي ص ٢٥٣.

(٣) انظر: البرهان للإمام الجويني (٧٠٥/١)؛ وإرشاد الفحول ص ٨٥.

(٤) انظر: تيسير التحرير (٢٤٩/٣).



سكوتهم حجة ولا إجماعاً، ولا هو دليل على تجويز الاجتهاد، إلا إذا دلت قرائن الأحوال على أنهم سكتوا مضميرين الرضا، وجواز الأخذ به عند السكوت.

وهذا اختيار الغزالي<sup>(١)</sup>.

واستدلوا بالسنة والمعقول.

أولاً: من السنة:

عن عائشة قالت: دخل عليّ رسول الله ﷺ ذات يوم وهو مسرور فقال: «يا عائشة ألم تري أن مجزراً المدلجي دخل عليّ فرأى أسامة وزيداً وعليهما قطيفة قد غطيا رؤوسهما وبدت أقدامهما، فقال: إن هذه الأقدام بعضها من بعض»<sup>(٢)</sup>.

وجه الاستدلال:

إن ترك الإنكار يدل على موافقة الحق، والاستبشار يلزم الخصم على أصله، ومعلوم أنه ﷺ لا يسره إلا الحق<sup>(٣)</sup>.

وأجيب عن هذا: بأنه كان يعلم رجوع العرب إلى القيافة، وكان الطعن منهم، فلما أتى ما يكذبهم سرّه ما ساءهم.

وقيل: إن الاستبشار كما يدل على حقيقة المستبشر به، يدل على

(١) انظر: المستصفي (١٩١/١)؛ والإبهاج شرح المنهاج (٦٢٥/٢)؛ وإرشاد الفحول ص ٨٥.

(٢) انظر: فتح الباري (٥٦/١٢)؛ وصحيح مسلم بشرح النووي (٤١/١٠)؛ وسنن أبي داود بهامش عون المعبود (٣٥٧/٦)؛ وسنن النسائي بشرح السيوطي (١٨٤/٦)؛ وسنن الترمذي بهامش عارضة الأحوذ (٢٩٠/٨).

(٣) انظر: حاشية التفتازاني (٢٥/١)؛ وشرح القاضي العضد بهامش حاشية التفتازاني (٢٥/١).

طريق ثبوته لما فيه من أن ترك الإنكار حقية المقرر له يدلُّ على طريق ثبوته<sup>(١)</sup>.

ثانياً، المعقول:

وهو أن الفتوى لا تعلم إلا بالقول الصريح الذي لا يتطرق إليه احتمال وتردد، والسكوت متردد، فقد يسكت من غير إضمار الرضا<sup>(٢)</sup>.

وقد قيل عن هذا القول: أنه أحق الأقوال، لأن إفادة القرائن العلم بالرضا كإفادة النطق له فيصير كالإجماع النطقي من الجميع.

قال صاحب «نزهة الخاطر العاطر»: وهذا الذي نعتمده ونختاره<sup>(٣)</sup>.

وفي نظري: أن هذا القول على وجاهته، ليس بجامع، فقد يسكت المجتهد عن الإدلاء برأيه في بيان حكم الواقعة، وهو موافق، ثم لا تظهر عليه أمارات الرضا كما لا تظهر عليه قرائن السخط، وبهذا يقصر هذا القول عن الشمولية.

القول الثاني عشر:

إذا قال بعض أهل العصر قولاً، وسكت الباقيون، فإن السكوت يكون حجة قبل استقرار المذاهب لا بعدها، فإنه لا أثر للسكوت بعد معرفة كل مذهب<sup>(٤)</sup>.

واستدلوا بالمعقول:

وهو أن المذاهب إذا تقررت، وعرف كل مذهب، لا وجه للإنكار

(١) انظر: حاشية العضد بهامش حاشية التفتازاني (٢٥/١).

(٢) انظر: المستصفى (١٩١/١)؛ وإرشاد الفحول ص ٨٥.

(٣) انظر: نزهة الخاطر العاطر شرح روضة الناظر وجنة المناظر (٣٨٢/١).

(٤) انظر: إرشاد الفحول ص ٨٥.



على صاحب المذهب إذا أفتى، أو حكم بمذهبه مع مخالفته لمذاهب غيره<sup>(١)</sup>.

وفي نظري: أنه إذا كان حجة، كان إجماعاً، سواء كان قبل استقرار المذاهب أو بعدها، لأن المذهب الواحد قد يختلف أصحابه أيضاً إلى أقوال، فيكون سكوت المجتهد عن المسألة المنتشرة دليل الموافقة، سواء كانت داخل المذهب أو خارجة عنه.

ومما تقدّم يتضح لنا قوة قول الجمهور الذين يرون أن سكوت المجتهد بعد مضي مدة التأمل إجماع وحجة، لأن هذا القول يتمشى مع الأدلة الدالة على حجية الإجماع، ولو أن المجتهد ترك الإنكار مع القدرة عليه كان أثماً لسكوته عن إنكار منكر يجب عليه تغييره، ولما يلزم عليه من اجتماع أمة محمد ﷺ على الخطأ والضلال، وهو محال، ولأدى إلى الخلف في خبر الله عنها بأنها خير أمة أخرجت للناس تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وخبر النبي ﷺ عنها بأنها لا تجتمع على الخطأ والضلال، وهذا محال، كما أنه يؤدي إلى خلوّ العصر من قائم لله بحجة، وهذا محال أيضاً. وهذا القول هو الراجح والمختار في نظري، والله أعلم.



(١) انظر: تيسير التحرير (٢٥٠/٣)؛ وإرشاد الفحول ص ٨٥.

## الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الرسالات، محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً، أما بعد:

فإن كتب العلماء المتقدمين والمحدثين تكتظ بكنوز العلم والمعرفة وتشتمل على غرر الأحكام، ودرر المسائل التي تزيل الغموض والإبهام في شتى مناحي الحياة ومناشطها، وما قد يخفى فلقصور عن الغوص لاستخراج هذه الدرر عند وقوع النوازل وأدلتها التفصيلية من مظانها.

فأوصي نفسي أولاً ثم إخواني ممن وهبه الله قدرة على البحث والتأليف لزيادة التشمير عن ساعد الجد والمثابرة، لأن المرحلة الحالية تقتضي زيادة التصدي لهذه التيارات الدخيلة، التي تستهدف الإسلام والنيل من أحكامه وشرائعه، حتى تكون الأقدام راسخة على قاعدة متينة وأساس قوي.

وصلّى الله على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.

